

«حماس»: أي اتفاق يجب أن يضمن هدنة وانسحاب إسرائيل من غزة

غالانت: لا تهاون في الرد على هجمات «حزب الله»



من القصف الذي طال شقة سكنية في مدينة النبطية جنوب لبنان



إسماعيل هنية

تتعلق بصفقة محتملة لتبادل الأسرى مع حركة حماس، وفقاً لوسائل إعلام إسرائيلية. وتحدثت هيئة البث الإسرائيلية عن جبهة أخرى من التوتر يخوضها نتنياهو مع قادة في الجيش والأجهزة الأمنية، بعد أن بعث رئيس الوزراء مراقباً خاصاً به من خارج الأجهزة الأمنية لحضور محادثات القاهرة مع مصر وقطر والولايات المتحدة حول صفقة تبادل أسرى متوقعة مع حركة حماس، والتي شارك فيها من الجانب الإسرائيلي رئيس جهاز الموساد ديفيد برنيان ورئيس جهاز الشاباك رونان بار. كما استبعد نتنياهو غانتس وأينكوت بشكل شبه كامل من عملية صنع القرار فيما يتعلق بصفقة القاهرة سواء بحجم التفويض الممنوح للوفد الإسرائيلي أو بمنع الوفد من التوجه مرة أخرى إلى القاهرة للمشاركة في جولة مفاوضات جديدة.

وأوضحت الهيئة أن الوزيرين في مجلس الحرب بيني غانتس وغادي أينكوت كانا على وشك الاستقالة من المجلس ومغادرة حكومة نتنياهو، لكنهما قررا البقاء نظراً للتطورات الحاصلة عند الحدود اللبنانية وارتفاع حدة التصعيد هناك وبسبب حساسية قضية المحتجزين الإسرائيليين لدى حركة حماس في قطاع غزة. وأكدت أن نتنياهو اتخذ قرار منع الوفد من التوجه إلى القاهرة مجدداً رغم أن رئيس الموساد ديفيد برنيان ورئيس الشاباك رونان بار أخبراه بعد عودتهما إلى إسرائيل أن هناك سبباً كافياً يدعو لمواصلة المفاوضات من أجل التوصل إلى صفقة جديدة.

في حين أثار قرار رئيس الحكومة عاصفة احتجاجات، حيث نقلت هيئة البث عن مسؤولين قولهم إن رئيس الوزراء يعرقل إتمام صفقة تبادل أسرى لأسباب شخصية، لا تضع في الاعتبار المصلحة الإسرائيلية العامة.

إلى ذلك، التقى غانتس وأينكوت في وقت متأخر من ليل الأربعاء وقررا بعد مناقشة مشتركة البقاء في هذه المرحلة، بسبب التوترات على الجبهة الشمالية وبسبب حساسية قضية المختطفين. يأتي هذا في وقت نشر فيه المتحدث باسم نتنياهو غاي ليفي تغريدة على منصة إكس هاجم فيها قادة أجهزة الأمن لكنه حذفها بعد ساعات، وذلك في إشارة لارتفاع حدة الخلاف بين نتنياهو وقادة الأجهزة الأمنية.

وكتب ليفي في تغريدته: «لم يكن نتنياهو هو الذي تلقى مكالمة تحذيرية في الرابعة صباحاً وعاد إلى النوم». في إشارة إلى تجاهل قادة أجهزة الأمن للتحذيرات التي وصلت قبل وقوع هجمات السابع من أكتوبر ونجاحها.

كما أضاف «لم يكن نتنياهو أيضاً هو من أصدر التعليمات لقوات غولاني بعدم الاقتراب من الحدود حتى التاسعة صباحاً يوم السابع من أكتوبر».

في سياق متصل، رأى مدير مركز ييوس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية سليمان بشارت، أن نتنياهو يعيش حالة ارتباك ولا ينق بقيادة الأجهزة الأمنية ولا يريد أن يتخذوا قرارات لا تتماشى مع موقفه ورأيه ولهذا أرسل مستشاره الخاص إلى اجتماع القاهرة ليكون بمثابة مراقب لرئيس جهاز الموساد.

وقال بشارت لوكالة أنباء العالم العربي إن الخاسر الأكبر في إسرائيل من وقف الحرب هو نتنياهو الذي يخشى على مستقبله السياسي وبالتالي لا يريد أن تصل الأمور إلى نقطة النهاية ويكرس كل جهوده لإعاقة الحلول الدبلوماسية والسياسية.

كما نوه بشارت إلى حالة توتر بين الجيش وكل المؤسسة الأمنية من ناحية ونتنياهو من ناحية أخرى.

جاء ذلك بعدما قالت صحيفة يديعوت أحرنوت الأسبوع الماضي أن خلافاً اندلع بين نتنياهو والجيش بسبب العملية المتوقعة في مدينة رفح بقطاع غزة.

وبينما يتردد الجيش في تنفيذ هذه العملية في ظل الرفض الدولي الكبير لها، يزعج نتنياهو من عناد الجيش ويتهمه بمخالفة تعليماته.

من ناحية أخرى على وقع الأزمة التي تمر بها وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»، بعد قرار عدة دول تجريد تمويلها، جاء تحذير جديد.

فقد أعلن المفوض العام، فيليب لازاريني، الخميس، أن مصروفات الوكالة ستصبح أكبر من إيراداتها «بداية من مارس المقبل».

وأكد أن المشكلات المالية ستتفاقم في أبريل، ما لم يتم استئناف التمويل الذي علته بعض الدول.



من الحدود الإسرائيلية اللبنانية

في ذلك تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، وفقاً لمسؤولين أميركيين وعرب. وحين يأمل المخططون أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الرهائن قبل بداية شهر رمضان لكن حتى في الوقت الذي يعمل فيه المشاركون ضمن هذه الخطة - بما في ذلك مصر والأردن وقطر والسعودية والإمارات وممثلون فلسطينيون، بالإضافة إلى الولايات المتحدة - على التوصل إلى اتفاق فيما بينهم، تطفو مخاوف جديدة من أن يعرفها الهجوم الإسرائيلي الذي يلوح في الأفق على مدينة رفح جنوب القطاع، لا سيما أن احتياحات من هذا القبيل قد دفعه أزمة غزة إلى أبعادها القصوى ويدفن نهائياً صفقة الأسرى، فضلاً عن جهود السلام طويلة الأمد، بطبيعة الحال.

بالنظر مع تلك الجهود، لا تزال بعض الأصوات الإسرائيلية المنطرفة تصوح بالرفض من الأساس أي طرح لإقامة دولة فلسطينية، على رأسها وزير الأمن الإسرائيلي إيتان بن غفير، الذي كرر أيضاً موقفه هذا، قائلاً «العالم يريد أن يمنح الفلسطينيين دولة وهذا لن يحدث».

بدوره أطلق وزير المالية يتسلييل سمو تيريش الموقف عينه، مؤكداً أنه يعارض المخططات الأميركية بإقامة دولة فلسطينية!

يذكر أن العلاقات بين بايدن ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو كانت شهدت توترات مؤخراً، وسط انباء عن شعور الرئيس الأميركي بالإحباط لعدم قدرته على إقناع تل أبيب بضرورة وقف النار في غزة، والتخلي عن فكرة اجتياح محافظة رفح التي باتت تضم ما يقارب المليون و400 ألف نازح فلسطيني.

كما أن شعبية الرئيس الأميركي الحالي العازم لتجديد ولايته خلال الانتخابات الرئاسية المقبلة في نوفمبر التي ترأجت بين صفوف الشباب الديمقراطي بسبب موقفه من الحرب في غزة، وفشله في وقف سيل الدماء، لا سيما مع ارتفاع أعداد القتلى المدنيين الفلسطينيين إلى أكثر من 28 ألف منذ السابع من أكتوبر الماضي.

من جهة أخرى على ما يبدو، تزداد الخلافات بين صناع القرار في إسرائيل بسبب الحرب على قطاع غزة، التي دخلت شهرها الخامس.

فقد كشفت تقارير جديدة أمس الخميس، أن التحالف الحكومي الهش لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كان قريباً من الانهيار بعدما بحث الوزيران البارزان بيني غانتس وغادي أينكوت الانسحاب من مجلس الحرب، منتهين نتنياهو بالانفراج بقرارات مصيرية

سياسي في اليوم التالي للحرب». يشار إلى أن مباحثات القاهرة التي انطلقت يوم الثلاثاء أتت لمناقشة الخطوط العريضة لمسودة اتفاق أبيض النور خلال اجتماع عقد بباريس في 28 يناير الماضي بمشاركة الولايات المتحدة ومصر وقطر وإسرائيل. وكرر الوفد الإسرائيلي في القاهرة «الفيتو» ذاته، عقب إبقاء حماس تشبهاً بمطلب الإفراج عن عشرات الأسرى الفلسطينيين من ذوي الأحكام العالية ومن ضمنهم البرغوثي.

وكان آخر اتفاق لتبادل الأسرى عقد في أواخر نوفمبر الماضي، وأفضى حينها إلى الإفراج عن نحو 100 أسير إسرائيلي ممن احتجزتهم حماس يوم السابع من أكتوبر، مقابل إطلاق سراح ما يقارب 300 أسير فلسطيني.

في حين لا يزال 132 أسيراً إسرائيلياً في غزة، يُعتقد أن 27 منهم لقوا حتفهم، حسب التقديرات الإسرائيلية.

من جهة أخرى على الرغم من تراجع التفاؤل نسبياً بشأن قرب التوصل لاتفاق حول تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس، ووقف النار في قطاع غزة، ووسط تكرار بعض الوزراء الإسرائيليين رفضهم إقامة دولة فلسطينية، تسارع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن الخطى من أجل إرساء حل دائم بين الجانبين.

كما كشفت مصادر مطلعة بأن الإدارة الأميركية ومجموعة صغيرة من الشركاء في الشرق الأوسط، يكفون العمل من أجل استكمال خطة مفصلة وشاملة لتحقيق سلام طويل الأمد بين إسرائيل والفلسطينيين.

كما كشفت أن تلك الخطة تشمل وضع جدول زمني ثابت لإقامة دولة فلسطينية، يمكن الإعلان عنه في أقرب وقت ممكن، بل خلال الأسابيع القليلة المقبلة، حسب ما نقلت صحيفة «واشنطن بوست» أمس الخميس.

إلا أن تلك الخطة ترتبط بشكل وثيق ومباشر بالجهود المبذولة من أجل التوصل لاتفاق حول وقف إطلاق النار في القطاع الفلسطيني المحاصر بين القوات الإسرائيلية وحماس، والتي تتوسط فيها الولايات المتحدة وقطر ومصر، وفقاً لمسؤولين أميركيين وعرب مطلعين.

وقال أحد المسؤولين الأميركيين من بين العديد من الدبلوماسيين الأميركيين والعرب الذين ناقشوا الموضوع بشرط عدم الكشف عن هويتهم لتجنب عرقلة الخطة قبل اكتمالها، «الفتاح هو صفقة الأسرى».

ومن شأن وقف إطلاق النار الأولي، الذي من المتوقع أن يستمر لمدة ستة أسابيع على الأقل، أن يوفر الوقت لإعلان الخطة وتجنيب دعم إضافي لها فضلاً عن اتخاذ الخطوات الأولية نحو تنفيذها، بما

«وكالات»: على وقع التصعيد الذي شهدته الحدود اللبنانية الإسرائيلية والتوسع في رقعة الاستهدافات بين الطرفين خلال الساعات الماضية، ارتفعت وتيرة التهديدات المتبادلة بين إسرائيل وحزب الله.

فقد أبلغ وزير الدفاع الإسرائيلي، يوفال غالانت، نظيره الأميركي، لويد أوستن، أمس الخميس، بأن لا تهاون في الرد على هجمات حزب الله.

فيما هدد حزب الله، على لسان النائب حسين فضل الله، بالرد على مقتل مدنيين في ضربات بجنوب لبنان، قائلاً إن إسرائيل «ستدفع الثمن».

يذكر أن 8 مدنيين قتلوا مساء الأربعاء بغارة إسرائيلية استهدفت شقة سكنية في مدينة النبطية جنوب لبنان.

وأوردت الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية أن الاستهداف الذي نفذته مسيرة إسرائيلية بصاروخ موجه على شقة سكنية وسط المدينة أحدث أضراراً جسيمة في المبنى المؤلف من 3 طوابق.

كما حذرت من أن المبنى أصبح «أبلا للسقوط بسبب التصدعات الكبيرة فيه»، فيما تضررت الأبنية المجاورة والسيارات المركونة في الطريق وشبكات الكهرباء والهاتف.

يشار إلى أن المواجهات على الحدود اللبنانية الإسرائيلية تستمر بشكل شبه يومي منذ تفجر الحرب في غزة يوم السابع من أكتوبر الفائت.

إلا أنها بدأت تتوسع مؤخراً لتصل إلى العمق اللبناني، فقد طالت ضربات إسرائيلية أيضاً عدة بلدات، بينها الصوينة وعدشت وصليا والشهبانية، يبعد بعضها عن الحدود مسافات تصل إلى 25 كيلومتراً.

وأدى قصف منزل في الصوينة إلى مقتل 3 مدنيين، وفق الوكالة الوطنية للإعلام اللبنانية.

أتى ذلك بعد مقتل مجنّد في شمال إسرائيل، جراء صاروخ أطلق من الجانب اللبناني.

ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، جذبت الحركة الفلسطينية موقفاً الصارم من ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من القطاع.

وقال إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحماس، إن أي اتفاق يجب أن يضمن وقف إطلاق النار، وانسحاب الجيش الإسرائيلي من كامل غزة.

كما أضاف في بيان مقتضب صدر، أمس الخميس، عن مكتبه أن أي اتفاق يجب أن يتضمن أيضاً إنجاز صفقة تبادل «جدية»، حسب وصفه.

أتت تلك التصريحات بعد انتهاء الاجتماع الرباعي في العاصمة المصرية يوم الثلاثاء الماضي، من دون أي انفراجة منتظرة للمضي قدماً في مفاوضات صفقة تبادل الأسرى والمحتجزين بين حماس وإسرائيل، على الرغم من الثقل الذي وضعت له من الولايات المتحدة ومصر وقطر في سبيل إحراز تقدم بهذا الملف.

كما جاءت بعد مغادرة رئيس جهاز المخابرات الإسرائيلي (الموساد) دافيد بارنيان القاهرة، من دون تقديم أي رد إسرائيلي على اقتراح تقدم من جانب حماس بشأن الأسرى.

وبينما كشفت معلومات في إسرائيل عن عدم رغبة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في دفع ثمن كبير من أجل الوصول إلى الصفقة وتحفظه على مطلب وقف الحرب بشكل تام والانسحاب من القطاع، وإطلاق عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين، كشف مصدر دبلوماسي دولي لوكالة أنباء العالم العربي (AWP) أن من بين المعوقات أيضاً التي تعترض التوصل إلى اتفاق، إصرار حماس على إطلاق سراح عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مروان البرغوثي، وهو ما ترفضه إسرائيل بشكل قاطع وتعتبره خطأ أحمر.

وقال المصدر إن إسرائيل أبلغت الوسطاء في باريس في يناير الفائت عبر مدير الموساد ديفيد بارنيان أنها ترفض رفضاً قاطعاً الإفراج عن البرغوثي، «كي لا تحصل حماس على إنجاز شعبي، ويتشكل خاص في الضفة الغربية، إضافة إلى أن الإفراج عنه سيتسبب في إشغال الضفة وعدم الوصول إلى حالة استقرار



من رفح



قوات إسرائيلية في غزة